مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والنشر والشؤون الخارجية بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

السنة الثالثة والعشرون : العدد الحادي والتسعون ـ ذو الحجة ١٤٣٦ هـ / أيلول (سبتمبر) ٢٠١٥ م

الدرة المضية والعروسة المرضية والشجرة النبوية لابن المبرد:
يوسف بن حسن بن أحمد الصالحي - ٩٠٩ هجري

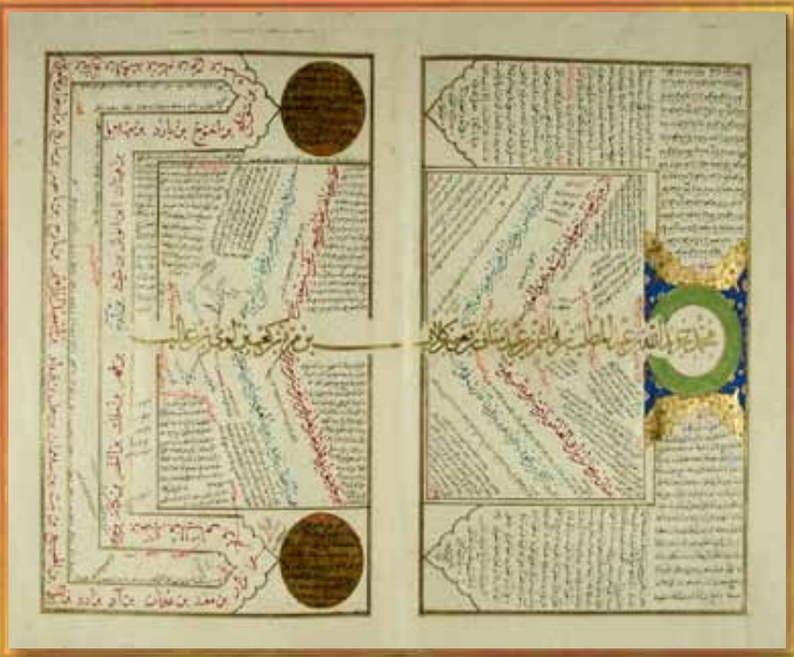

Al-Durrah al-Mudiyyah wa al-Arusah al-Mardiyyah wa al-Shajarat al-Nabawiyyah
By. Ibnul Mubarrid, Yusuf bin Hasan bin Ahmed al-Salihi, (D 909 AH)

الفهـــــرس

الإفتتاحية

معهد الاستشراق في سراييفو بالبوسنة والهرسك

تراثنا كان هنا يا ولدي

مدير التحرير ٤

المقالات

المفاهيم الرحالة: المداخل إلى موضوع انتقال

المفاهيم في كتب التراث العربي

د. محمد مريني ٦

آليات صناعة المصطلح اللساني الحديث

د. هشام خالدي ٢٢

دور تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها

في ترسيخ الهوية العربية

رؤية استشرافية

د. هاني إسماعيل محمد ٣٦

شاعرية المدينة المنورة

أ.د. عبد الرزاق حسين ٥٥

شِعرُ عمر بن شاهنشاه الأيوبي (ت ٥٨٧ هـ)

د. عبد الرازق عبد الحميد حويزي ٧٦

المؤلفون المجهولون في تراثنا العربي

أحمد عطية ١٠٨

ظاهرة كتب العجائب والغرائب في التراث العربي

الإسلامي

د. خالد التوزاني ١١٨

جعفرُ بنُ قُدَامَة (ت ٣١٩هـ) حياته – شعرهُ – كتابهُ

د. عباس هاني الجراخ ١٣٢

تصحيح نسبة بعض المخطوطات الجغرافيّة وكتب

الرَّحَّالة وإعادتها إلى أصْحابها (مؤلّفيها)

د. المهدي عيد الرواضية ١٥٤

تحقيق المخطوطات

حملة أوريلي على مدينة الجزائر سنة ١٧٧٥

من خلال مخطوط " الزهرة النائرة فيما جرى في

الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة" مع تحقيق

الجزء المتعلق بالحملة من مخطوط

أ. خيرالدين سعيدي ١٧١

الملخصات ١٩٨

آليات صناعة المصطلح اللساني الحديث

د. هشام خالدي
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان- (الجزائر)

تقديم:

إن قضية المصطلح من القضايا الهامة التي أولى لها علم اللغة الحديث في هذا القرن اهتماما بالغًا؛ وذلك للاعتماد عليها في تيسير العلوم وتوضيح مبادئها وتحديد أفكارها من جهة، وإيجاد التقارب بين العلماء والباحثين من جهة أخرى، وأهمية المصطلح العلمي ترجع إلى أنه أساس الدراسة والبحث والتأليف، وهو عامة لغة العلماء، وقد بُذلت في دراسته جهود كثيرة منذ فجر القرن العشرين واختلفت الأساليب المتبعة من أجله، فمن إحياء المصطلحات القديمة إلى استحداث مصطلحات جديدة عن طريق الاشتقاق أو التعريب أو نقل المصطلح بعينه، وصدرت معاجم متخصصة، إلا أن التقدم الإنساني، وسرعة العصر، كانا أسرع وأكثر بكثير من كل جهد مبذول، وممّا زاد في تعقيد المسألة اختلاف المصطلح العلمي من دولة عربية إلى دولة أخرى[1].

لقد أضحت قضية المصطلح عتبة الإشكال المعرفي، فالمصطلح ليس إلا جزءًا من بناء نظري في اللغة، ولغة المصطلحات لا يستغني عنها عالم في تخصصه، ولا مفكر في منهجه، وهي ربما تكون وسيلة في بعض الأحيان؛ لاختصار كثير من المعاني في قليل من الكلمات وإن عُزل المصطلح فهمًا وتقييمًا عن الهيكل النظري الذي ينتمي إليه يحول بين الدارس وبين النظرة العلمية للأمور، ويقف حجر عثرة بينه وبين دلالة المصطلح الذي تتم عليه النظرية، وبعبارة أخرى محيط المعطيات المعرفية الذي ينتمي إليه، وعليه فإن تداخل مفاهيم المصطلحات واختلافها يعود أساسا إلى هذا الأمر.

مقاييس وضع المصطلح:

ونظرًا لأهمية التوليد المصطلحي استخلص العرب المحدثون عدّة مبادئ اعتبروها مقياسًا لوضع المصطلح العربي الحديث، وهي صنفان:

١.**مبادئ عامة**: تمثل "اختيارات مبدئية" موجهة لمواقف مترجم المصطلحات الأعجمية أكثر مما هي موجهة لعمله التوليدي المصطلحي، ويمكن استخلاص خمسة مبادئ أساسية هي:

أ. الأخذ بالقياس في اللغة.

ب. قبول السماع من المحدثين، وخاصة ما شاع من ألفاظ قد ولدوها في كتاباتهم غير المصطلحية أو في حرفهم وصناعاتهم التي يمارسونها.

ج. الاقتباس من التراث باستخراج المصطلحات من التراث العربي القديم وإحياء ما هو جدير بالإحياء تمثلاً بمبدأ آخر مندرج تحت هذا هو" تفضيل المصطلح العربي القديم على الجديد".

د. تفضيل العربي على المعرب.

هـ. إكساب المصطلح العربي الدقة والخصوصية[٢].

وأهم هذه المبادئ الأول والخامس لصلتهما بمنهج التوليد، فإن مبدأ الأخذ بالقياس ذو قيمة كبيرة في التوليد الصرفي خاصة؛ لأنه يسمح بقياسية صيغ صرفية كثيرة كانت تعد سماعية، والمبدأ الخامس له أهمية في التوليد الدلالي؛ لأن فيه دعوة إلى تجنيب المصطلح المولّد الغموض والغرابة والتعميم والاشتراك، فإن هذه من سمات الوحدة المعجمية العامة القابلة لاكتساب الدلالة الإيحائية والوظيفة الأدبية، أما الوحدة المعجمية المخصصة أي المصطلح، وخاصة إذا كان علميًا، فإن من أهم سماتها ذاتية الدلالة وأحاديتها وخصوصيّتها.

وأما المبادئ الثلاثة الباقية فتهم عمل المترجم بوصفه مترجمًا وليس بوصفه واضعًا للمصطلح؛ لأن مقالات المحدثين ونصوص التراث تقدم للمترجم مادة مصطلحية جاهزة صالحة لمقابلة الخصوصيات المعجمية في اللغة المصدر، على أن تلك المقالات والنصوص قد تكون ذات دخل في التوليد الدلالي إذا عمد المترجم إلى بعض مادتها، وهذا التجوّز كثير الحدوث، وهو مدعاة إلى مخالفة المبدأ الخامس؛ لأنه يؤدي إلى إفقاد المصطلح العربي الدقة والخصوصية وإيقاعه في الأدبية والتعميم[٣].

٢. **مبادئ خاصة**: مُنهجة لتطبيق قواعد التوليد؛ أي لكيفية توليد المصطلح الجديد، فهي إذًا مبادئ تتحكم في منهجية التوليد من حيث صورة المولد أو صيغته، ومن حيث دلالته، وقد صنفت تلك المبادئ بحسب انتمائها إلى الخصائص الضرورية التمييزية في الوحدة المعجمية، وهي عدّة: الانتماء المقولي، والتأليف الصوتي، والبنية الصرفية والدلالة على أن المبادئ قد أهملت كليًا هذا الانتماء، فلم تهتم بمقولية المصطلح من حيث هو اسم أو فعل أو صفة أو ظرف، وعلى هذا الأساس:"فإن الاصطلاح يحصل من الانتقال باللفظ من التعميم إلى التخصيص، والأسماء من بين أنواع المقولات المعجمية أقبَل لذلك الانتقال، وهي على اكتساب المفاهيم أقدَر"[٤].

على أن هذا لم يمنع وجود الأفعال والصفات بكثرة في المعاجم المختصة العربية الحديثة، على الرغم من ضعف الأفعال في الاصطلاح لانتمائها إلى اللغة العامة، وقابليتها للترجمة بمعانيها، وبناء على هذا فقد اقتُرحت أربعة أنواع من المبادئ الخاصة، وهي:

التأليف الصوتي: وقد قلّ الاهتمام به، فخص بثلاثة مبادئ، دعا الأول إلى تجنّب تنافر الحروف في المصطلح تسهيلاً للنطق به، ودعا الثاني إلى تفضيل اللفظ ذي المخارج اللينة، الذي تكثر فيه حروف الذلاقة، ودعا الثالث إلى تفضيل الصيغة القليلة الحركات على الصيغة ذات الحركات المتوالية، ففي الثلاثي مثلاً يُفضّل ساكن العين على متحركها، فهذه المبادئ الثلاثة تؤدي إلى نوع

من "الجمالية البلاغية" التي يُستحسن توفرها في الوحدة المعجمية العامة القابلة للانتظام في نص أدبي.

البنية الصرفية: اهتمت المجموعات الأربع بمسألتين متصلتين ببنية المصطلح المولد: **الأولى:** هي بساطة البنية، فقد اتفقت كلها إلى تفضيل الوحدة المعجمية البسيطة والمتكونة من عنصر واحد على الوحدة ذات البنية المركبة (المتكونة من عنصرين)، والوحدة ذات البنية المعقدة (المتكونة من أكثر من عنصرين)، والحجة المقدمة هي أن الوحدة البسيطة تساعد على تسهيل الاشتقاق والتصريف، ولا يخفى ما في هذا المبدأ من الضعف والوهن؛ لأنه ينفي قاعدة التركيب في التوليد ويكاد ينفي قاعدة النحت، وتكفي نظرة سريعة لأي معجم عربي مختصّ لتبين استحالة تطبيق هذا المبدأ تطبيقًا عامًا، فإن المصطلحات المركبة والمعقدة في معاجمنا المختصة كثيرة جدًا.

والمسألة الثانية: هي السوابق واللواحق، وعلى هذا الأساس فإن الاتجاه العام هو الميل إلى ترجمة هذه الزوائد التي تعد مخالفة لطبيعة البنية في الكلمة العربية، ولكن المتفحّص لمعاجمنا المختصة يبين الفوضى الغالبة في ترجمتها ويُظهر التذبذب بين ترجمتها وتعريبها، وقد أعطى إبراهيم بن مراد مثالاً لترجمة لاحقة "Oide" منقولة إلى سبع عشرة طريقة، إذًا فإن هذه المسألة ما زالت[٥] في حاجة إلى التدقيق والضبط، وخاصة من حيث صلتها بالنحت وقابلية البنية الصرفية العربية للخاصية التسلسلية المقيدة.

٣.الدلالة:

وقد اهتمت المجموعات الأربع بثلاث مسائل: **أولاها** نسميها "أحادية التسمية" وذلك بأن يُخَصَّص مصطلح واحد للمعنى الواحد، فلا يشترك في المفهوم الواحد اسمان أو أكثر فيُتَجَنَّب بذلك الترادف، **والمسألة الثانية**، هي "أحادية الدلالة"؛ أي أن يكون المصطلح المولد ذا دلالة واحدة في الحقل الذي ينتمي إليه، فلا تتنوع بذلك دلالاته فيكون من المشترك، فالمبادئ الخاصة بهذه المسألة إذًا تدعو إلى تجنب الاشتراك الدلالي، وأما **ثالثة المسائل** فليس للعلم فيها دخل، بل هي تربوية أخلاقية محضة، وهي "تجنب النافر والمحظور من الألفاظ".

الاقتراض المعجمي:

وجلّ المبادئ في المجموعات الأربع تؤكد أمرًا واحدًا، هو تفضيل المعرب على الدخيل، وذلك في مستوى التأليف الصوتي، وفي مستوى البناء الصرفي، أما في الأول فقد دُعي إلى أن ينطق بالمعرّب كما عرفته العرب، وإلى أن يُرجح من المقترضات ما يُسهل نطقه، وهي طريقة تعريب الأصوات الأعجمية التي لا مقابل لها في العربية، لم يُعتن بها العناية الكافية، وأما في مستوى البنية الصرفية فقد فُضِّل إلى التغيير في شكل اللفظ الأجنبي حتى يصبح موافقًا للصيغة العربية، وذلك بأن يتناول بالحذف أو بالزيادة حتى يلحق ببنية صرفية عربية فيخضع لمقاييس العربية ويصبح معرَّبًا تامًا.

ويظهر من هذا القسم الثالث الأخير إذًا أن المبادئ التي وُضعت لترجمة العمل في توليد المصطلح العلمي العربي الحديث، سواء أكانت عامة أم كانت خاصة، مبادئ لم تُستخلص في الغالب من واقع اللغة وحقيقة استعمالاتها، ولم تُراع فيها طاقات اللغة الحقيقية على التطور والتجدد.

وبناء على هذا قد بين لنا هذا البحث أن المحدثين من العرب قد اعتمدوا في توليد المصطلح قواعد ومبادئ، لكن القواعد لم ترق إلى مستوى القواعد النظرية القائمة على جهاز نظري وجهاز مفهومي قويين، فلم ينته بها إلى توليد مصطلح عربي تام متطور مواكب لتطوّر المفاهيم والأشياء، جاءت قواعد منتقاة لم تراع في اعتمادها قدرات اللغة الحقيقة على التطور، فكانت قليلة العدد، مضطربة التطبيق، وأما المبادئ فلم تخرج عما فُرض على القواعد من القيود، فكانت في الغالب نتيجة تصور اللغة على ما يُراد لها أن تكون عليه، وليس نتيجة الواقع الذي هي عليه بالفعل؛ ولذلك لم تؤكد على إكساب المصطلح المولّد الدّقّة والخصوصية فلاشك أن ما يطبق من القواعد ومن المبادئ في حاجة إلى أن يوضع في منهجية عامة في التوليد المصطلحي تكون ذات أسس نظرية واضحة متكاملة تراعي خصوصيات تولّد الوحدة المعجمية المخصّصة، وطاقات اللغة فيما يخص التطور والتوليد.

على أن تلك المنهجية لا تكون متينة دقيقة وافية بالغرض منها إلا إذا نظر إلى قضية التوليد المصطلحي ضمن إطار أعمّ هو التوليد المعجمي، وذلك بالربط بين المصطلحية وعلم المعجم والربط بين التوليد المصطلحي والنظرية العامة في الإبداعية المعجمية، على أن التوليد المصطلحي في اللغة العربية اليوم ذي صلة بمبحث نظرية الترجمة، فإن المصطلح العربي المولد مازال يعتمد المصطلح الأعجمي مرجعًا أساسًا يحدد خصيصته الدلالية، بل يتحكم في بنيته الصرفية في أحيان كثيرة؛ ولذلك فإن النظر في التوليد المصطلحي مخرج إلى النظر في نظرية الترجمة أيضًا.

أثر المصطلح العربي الحديث في علوم اللغة:

١. يتضح من تاريخ تكون المصطلحات اللغوية المعاصرة أنها بدأت بداية متواضعة عند الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٢)، وذلك عندما حاول أن يُبين عدد اللغات الأوروبية القديمة والحديثة، وهنا نجد مصطلحي: اللغة واللسان، ذكر: اللسان الفرنساوي، واللغة الفرنسية، كما كتب عن اللغة العربية، واللغة اللاتينية وغيرها، وقد أفاد الطهطاوي كذلك من كلمة يونانية معربة منذ العصر العباسي، ومن كلمة فرنسية وقال بأن المصطلح " فن تركيب الكلام، فكأنه يقول فن النحو"[٦].

وهنا نجد الاقتراض المعجمي يتوازى مع بيان المحتوى بكلمات عربية شارحة.

٢. بدأت كلمات جديدة تأخذ دلالات اصطلاحية عند العلماء، وأصبح عدد كبير منها من الرصيد الأساس للمصطلحات اللغوية، منها كلمة: قاموس تحولت من اسم على أحد المعجمات فأصبحت كلمة عامة دالة على كل أفراد هذا النوع من المؤلفات اللغوية، فكلمة قاموس مثال واضح لبداية استخدام كلمة موروثة بمعنى اصطلاحي جديد أخذ يستقر في بداية النهضة الحديثة في مصر، وعليه فإننا نجد بداية استقرار كلمة قاموس للدلالة على ذلك النوع من المراجع اللغوية التي تعود إلى الفترة ١٨٢٢-١٨٣٢.

٣. ومن المفيد أيضًا أن تجمع المصطلحات التي وردت في كتب رواد النهضة، وفي مقدمة الطهطاوي والشدياق، والمصطلحات التي وردت في عدة دوريات ومجلات حديثة، كانت من طرف جرجي زيدان، وإبراهيم اليازجي، وأنساس ماري الكرملي، فهذه المطبوعات المتخصصة وغير

المتخصصة أسهمت بشكل واضح في تكوين مصطلحات استعرت اليوم بدلالات محددة مستحدثة، منها المصطلحات: قاموس، معجم، مجمع، اللغات السامية، التراكيب المعجمية، وذلك إلى جانب المصطلحات المستخدمة في الكتب الثقافية والتعليمية لتعرف الجديد من المصطلح اللغوي.

٤. دخل المصطلح العربي مرحلة جديدة بعد سنة ١٩٠٨م، إن التحول الجديد وثيق الصلة باتجاهات البحث اللغوي الإيطالي: جويدي "مختصر علم اللغة العربية الجنوبية" سنة ١٩٢٩، أما برجشتراسر فكان يفيد من المصطلح نفسه، وقد ألف "التطور النحوي للغة العربية"، ونجد فيه مصطلح علم اللغة التاريخي، كما أُضيفت مصطلحات علم الأصوات العمومي، والتغيرات الصوتية المطلقة، والمقيدة، وكلها مصطلحات جديدة في تركيبها ودلالاتها الحديثة.

٥. لقد أدرك برجشتراسر الفروق بين المصطلحات التراثية والمصطلحات الحديثة، ولم يكن يفيد من المصطلحات التراثية والمصطلحات الحديثة، ولم يكن يفيد من المصطلح التراثي إلا عند يقينه من مطابقة المفهوم الجديد للمفهوم التراثي؛ ولهذا وجد من الضروري عند التعبير عن مصطلح Assimilation أن يضع مصطلح التشابه أو التماثل وأن يوضح الفرق بين مفهوم التماثل في علم اللغة الحديث ومفهوم الإدغام عند النحاة العرب: كما نجده لا يشير إلى مصطلحات تراثية منها الهمس والجهر؛ وذلك لأن دلالة المصطلحين الأوروبيين كان موضع نظر وخلاف. وهنا نجد الإفادة المباشرة من المصطلحات الأوروبية في وضع المقابل العربي، وبين برجستراسر موقفه، بقوله: "مصطلحات غير اصطلاحاتنا، أصل بعضها غامض، ولكن معناها واضح، وهي: مجهور بمعنى صوتي ومهموس بمعنى غير صوتي"، وعليه فقد ميز برجستراسر الأصوات إلى صوامت وصوائت وحركات ممدودة وغيرها من المصطلحات.

٦. استقرت اتجاهات البحث اللغوي الحديث في اتجاهين أساسين، فقد ظلت المدرسة السامية المقارنة - التي يمثلها خليل يحيى نامي ومراد كامل وإبراهيم السامرائي، والسيد يعقوب بكر - تتعامل برصيد المصطلحات التي كانت قد استقرت منذ عرفت المنطقة العربية الدراسات السامية المقارنة، أما المدرسة اللغوية التي ارتبطت بإبراهيم أنيس ومن درسوا علم اللغة العام مع اهتمام خاص بعلم الأصوات، فكانت تمثل تيارًا موازيًا فتكونت أكثر المصطلحات المتداولة بجهود هؤلاء اللغويين[٧] كما عبرت هذه المصطلحات عن المفاهيم الأساسية للتحليل اللغوي، وتحدّدت في إطارها أسماء مُقنّنة للغات السامية ولهجاتها وللغات الأفريقية. وهكذا تجاوزت هذه المصطلحات في أكثر الاستخدام الفردي وأصبحت رصيدًا أساسًا في علم اللغة، وعلى إثر هذا وُضعت مصطلحات مُتعدّدة، منها علم اللغة التقابلي، وعلم اللغة التطبيقي، والبنيوية، والبنية السطحية والبنية العميقة، والنحو التوليدي التحويلي، وقد أصبحت هذه المصطلحات من الرصيد المشترك للّغويين العرب.

٧. كما تكونت عند عدد من اللغويين اللبنانيين مصطلحات تتفق إلى حد بعيد مع أشقائهم في مصر والعراق، وإن احتفظت في حالات محدودة بطابعها الخاص، فقد ذكر ريمون طحان في كتابيه عن "الألسنية"[٨] هذه التسمية وتسميتين أخريين هما: الدراسات اللغوية والعلوم الألسنية، وقد أفاد كثيرا من الاقتراض المعجمي في كل مصطلحات

الفونتيكا Phoretique والفونولوجيا Phonologie والفونيم Phoneime. أما المصطلحات التراثية فقد استقرت على نحو ما عند أكثر اللغويين. وهكذا نجد مصطلحات المخرج والحنك والجهر والهمس والترقيق والإطباق والقلب المكاني، وقد استمر بناء المصطلحات اللغوية على نحو يتسم بالاطراد والخلاف المحدود.

٨. أما في المغرب العربي، فقد ظهرت جهود تمثلت في كتب رشاد الحمزاوي الذي أعدّ معجمًا تسجيليًا للمصطلحات الحديثة في اللغة العربية، ومنهم من اقتصر على الترجمة، وتعد الترجمة التي أعدها صالح القرمادي سنة ١٩٦٦ لكتاب "دروس في علم أصوات العربية" لجان كانتينو مهمة في التعريف بمشكلة المصطلحات اللغوية، وقد عرف القدماء هذا التخصص باسم علم اللغات linguistique أو علم اللغات العام، ولكن القرمادي أفاد من مصطلح مشرقي، نادر، وهو الألسنية وجعل تسمية علم اللهجات بـ Dialectologie، وعبر عن المُتَخَصِّص في اللهجات بأنه عالم في الألسنة Dialectologie، وتتسم محاولات القرمادي بقلة الاقتراض المعجمي، حاول أن يميز المفاهيم بكلمات عربية، فقد ميز علم الأصوات أو الصوتيات Phonetique عن علم وظائف الأصوات Phonologie، ولكن مشكلة المصطلحين تظهر عند النسبة إليهما، فالنسبة إلى الأول صوتي وإلى الثاني وظائفي، والكلمة الأخيرة غير دالة.

أما مصطلح Phonème فقد حاول نقله إلى العربية تارة بكلمة صوت وتارة بكلمة صوتم، ومن جانب آخر فقد بالغ القرمادي في الإفادة من المصطلحات التراثية على نحو جعل القارئ يخلط بين مفهومين مختلفين، كلمة "حرف" دالة في التراث على الرمز المكتوب والصوت المنطوق، فجعلها القرمادي ترجمة لكلمة Consonne في مقابل الحركة Voyelle.

٩. لقد كان مصطلح علم اللغة آخذًا في الاستقرار عند المتخصصين في المشرق وتونس، فإذا بنا نواجه بمصطلح اللسانيات في إطار زاعم أن الشّروط الضرورية لعالم اللغة مجتمعة عند عدد من الباحثين في المغرب. وبهذا بدأت الدعوة إلى تعديل المصطلحات القائمة، وقد شغل بعض اللغويين بالدفاع عن المصطلحات القليلة التي وضعوها.

١٠. إن قضية المصطلح اللغوي لا يمكن أن تؤخذ برؤية فردية ولا يمكن أن تبحث بطريقة النظر في المصطلح المفرد ثم الخلاف حوله والتشكيك فيه وإعادة النظر فيه، لقد ظهرت في السنوات الماضية مجموعة طيبة من المعجمات الثنائية اللغة بالمصطلحات اللغوية، أعدها أعلام تجمعهم الرغبة في مواجهة هذه المشكلة، وتفاوتت مناهجهم بين التقليد والاختيار الواعي وإكمال النقص باختراع مصطلحات فردية، ولن ننظر هنا في المصطلحات الواردة في هذه المعجمات بهدف مقارنتها بشكل جزئي، ولكننا نود أن نخرج من النظر في هذه المعجمات، وفي الكتب اللغوية المترجمة والمؤلفة بالعربية بسلسلة العامة لعلم المصطلح.

مصادر المصطلح:

إن من يضع مصطلحًا إنما يرتوي من مخزون اللغة وقاموسها الجمعي لفظًا يُشير إلى ما يفكر فيه، ويسمي ما يراه في هذه اللفظة التي تغدو علمًا يعرف موضوعه ومصطلحًا يميز مادته، تتوسط بين ذات واضعها بما تحمله من طابع ثقافي ونفسي واجتماعي، وما يحركها من أصابع التاريخ وفضاء الجغرافيا، وبين موضوع دلالتها بما يحمله من

ثبات المادة، ورسوخ العنصر، وشموله....، ومن ثم يحمل المصطلح في مضمونه دلالات ذاتية ذات نسق تاريخي وثقافي ودلالات موضوعية ذات خلوص منهجي وإرادة معرفية، بقدر إصابته في تمييز ما يثبت، وتجاوزه نحو ما يستقر، فعناصر الذات وطوابعها تجسد في المصطلح حكمًا منحازًا بالضرورة لجماع مكونات التراث في لحظتها الفردية والحضارية، وصفات الموضوع وطوابعه تحمله حقيقة الوجود، وتلبسه معنى الـ (ما صدق)، وبين هذه وتلك تغدو المصطلحات مادة الدراسة الاجتماعية، والعلامتية، والحضرية المعرفية، والبيئية والتاريخية، والبنائية، والتفكيكية،...مثلما هي مجال طريق للتملي في حركة الفكر والمفاهيم، والتفكير حول ما يصنع تفكيرنا ويوجهه.

وإذا نظرنا إلى تلك المصطلحات التي تحملها المادة الطبيعية والرياضية بسياجها الحسي والصوري الصارم على النحو الذي يتلاشى فيه دور الإنسان، ويخفت جهد الذات وطابعها في سك المصطلح، وإبداع التسمية كما هو حال العلوم الطبيعية والرياضية، فإن للمصطلحات الاجتماعية والفلسفية والأدبية واللغوية نصيبًا وافرًا من الصفة الإبداعية التي تشع بالفعل الإنساني، وتضيء بالذات كمحمول تنطوي عليه اللغة، وتكشف ما بداخله وما يختبئ في سريرته، وهنا يقف الفكر حاسمًا بين مصطلح تبدعه الذات لتسمي به فكرتها أو همها، وآخر تنقله أو تقلده عن غيرها للغرض نفسه، ففي إبداع المصطلح واختراع التسمية معاناة وصدق وحيوية إدراك ووعي بالسياق وتجادل مع زخم أضداده ومعايشة عميقة ونافذة لمعطياته، وهو ما يربط المصطلح بالتاريخ وكثير به بالواقع الاجتماعي والحضاري والخلفية المعرفية والإيديولوجية وطريقة التفكير وأُسسه المنهجية.

فقد تكاد الوسائل لتكوين المصطلحات اللغوية لا تخرج عن المسائل العامة لتكوين المصطلحات وألفاظ الحضارة في العربية الفصحى في العصر الحديث، إلى جانب المصطلحات التراثية الموروثة عن علماء النحو واللغويين العرب، وتعبر عن استمرار البحث اللغوي في العربية عبر القرون، فإنّ المصادر الأساسية لتكوين المصطلح تتمثل فيما يأتي[٩]:

المصطلحات التراثية:

أ. بدأ البحث في الأصوات العربية على أساس الإفادة من جهود النحويين واللغويين في إطار المناهج الحديثة، ومنذ أواخر القرن الماضي بدأ اهتمام المستشرقين الأوروبيين بما كتبه العرب في تصنيف أصوات العربية واهتموا بطبيعة الحال بمصطلحات التصنيف.

واستمر هذا الاهتمام على مدى المائة عام الماضية، وقد كان المستشرق الألماني شاده قد كتب رسالة عن علم الأصوات عند سبيويه (١٩١١م)، وكان برجشتراسر مدركًا لمشكلات مصطلحات البحث الصوتي في التراث العربي، وهو يُحاضر عن العربية في ضوء اللغات السامية، أما المنشورات العربية في هذا المجال، من أقدمها كتب إبراهيم أنيس ومحمود السعران وكمال بشر وتمام حسان، فقد كتبها مؤلفون وثيقو الصلة بالمصطلحات التراثية في البحث الصوتي؛ ولهذا كله فقد استقرت أكثر المصطلحات الحديثة في البحث الصوتي المأخوذة عن جهود النحاة واللغويين العرب، ولا خلاف يذكر بين المتخصصين في استخدامهم لمصطلحات: حلقي أو حنكي أو خيشومي أو شفوي أو أسناني أو مهموس أو مجهور، أما المصطلحات التي تعبر عن مفاهيم

علمية التي لم تكنْ للعرب معلومة عنها فهي موضع اجتهاد، وإن كان الاتفاق قد أقر الكثير منها مثل مصطلحي النبر والمقطع[١٠].

ب.بعض المصطلحات التي تضمها المعجمات المتخصصة خالفت لسبب أو آخر عرفه التراث اللغوي العربي من مصطلحات، وعليه فقد كان النحويين قد قسموا الأسماء المعربة إلى منصرفة وممنوعة من الصرف، النوع الأول، تتضح فيه ثلاث علامات إعرابية والنوع الثاني تظهر فيه علامتان إعرابيتان، وقد وضع المستشرقون للاسم المنصرف مصطلح Triptote ولا مبرر لإعادة ترجمته إلى العربية بمصطلح ثلاثي إعرابي، كما وضعوا للممنوع من الصرف مصطلح Diptote، ولا داعي لإعادة ترجمته بمصطلح ثنائي الصرف، والصواب triptote: منصرف Diptotes ممنوع من الصرف.

إن تقسيم المفردات يعد مرحلة أساسية في التحليل النحوي، وعندما صنف سيبويه الكلمات إلى اسم وفعل وحرف استعمل مصطلح الكلم، وحدد فرقًا أساسيًا بين دلالة مصطلح الكلم (وواحدة كلمة) من جانب ودلالة مصطلح الكلام من الجانب الآخر.

ج. ثبت أنه من الضروري الاهتمام بقضية المصطلحات المستخدمة في التراث اللغوي العربي. وهنا نجد حصرًا دقيقًا للمصطلحات التي أفاد منها النحاة في هذا الموضوع، ولن يمضي وقت طويل حتى نجد المصطلحات العربية في علوم اللغة قد جمعت على نحو يجعل الإفادة منها أمرًا يسيرًا ويجعل الخلاف حولها غير ذي موضوع.

الاشتقاق:

أ. أفاد البحث اللغوي الحديث من عدة أبنية لتكوين كلمات جديدة تعبر عن مفاهيم مستحدثة، وفي مقدمها أبنية المصادر، والمصدر الصناعي ومشكلة المصدر الصناعي ليست في بنيته، فهمي بنية تنتهي بلاحقة (ية) وما أسهل أن يقال الخيشومية أو التركيبية أو المعجمية أو الألسنية أو السلوكية، ولكن المشكلة تكمن في دلالة هذه الصيغة فهمي تدل على المذاهب والاتجاهات مثل السلوكية والبنيوية والتحويلية، وهذه الصيغة تقابل الكلمات الأوروبية المنتهية بـ ISM، المشكلة كامنة في دلالة هذا الصيغة أيضًا على العلوم ومجالاتها وذلك مثل استخدام كلمة "الألسنية"؛ أي علم اللغة و"الاجتماعية"؛ أي علم الاجتماع، وكذلك "الصوتمية"، و"الصرفية" و"التركيبية" و"المعجمية"، بدلاً من علم الأصوات، علم الصرف، علم التراكيب، علم المعجم، ويرفض كثير من اللغويين استخدام هذه اللاحقة الواحدة لدلالتين مختلفتين ويرون أنّ تحديد دلالة المصدر الصناعي للتعبير عن المذاهب و الاتجاهات.

ب. هناك ثلاثة أوزان مصدرية تكونت بها مصطلحات جديدة في علوم اللغة.

- وزن تفاعل، مثل تعامل، تعالق، تقابل، تماثل، تناوب
- وزن انفعال: مثل: انجهاز، انحباس
- وزن تفعيل: مثل تصويت، تحنيك

وهذه الصيغ المصدرية وما يصل بها من أفعال تفيد كثيرًا في وضع المصطلحات ولا خلاف عليها من حيث البنية، ولكن الاتفاق على دلالة كل كلمة من هذه الكلمة المشتقة ضروري لكي تصبح هذه الكلمات مصطلحات دالة[١١].

الاقتراض المعجمي:

أ. يتضح الاقتراض المعجمي في مجموعة من المصطلحات الدالة على علوم جديدة؛ ولذا

نجد بعض اللغويين أفادوا من مصطلحات مثل: فنولوجيا، فيلولوجيا، واستعملوا الصيغ المنسوبة فنولوجي و فيلولوجي، وفي حالات كثيرة يُرفق إلى جانب المصطلح المقترض شرحٌ باللغة العربية يكشف عن دلالة المصطلح في أحسن الأحوال، ويصل إلى درجة من الغموض في أحوال أخرى، مثل شرح مصطلح فيلولوجيا بأنه فقه اللغة أو علم اللغة مع أن لكل مصطلح منهما تاريخهُ المستقل الذي يجعله مختلفًا عن الآخر.

ب. تستخدم المصطلحات المقترضة في تسمية الأجهزة التي يفيد منها الباحثون في دراسة الأصوات، ومنها الكيموجراف، وفي التعبير عن الطرق المرتبة بآلة معينة، ومنها البلاتوجرافيا؛ أي طريقة الأحناك الصناعية.

ج. هناك مصطلحات مستقرة حاول بعض العلماء تجنبها بأخذ المصطلح الدخيل وتفضيله على المصطلح العربي، مثل ذلك مصطلح التأصيل فقد ذكر تارة بكلمة إيتيمولوجيا على الرغم من أن المصطلح العربي متداول.

د. تكونت عدة مصطلحات عن طريق الترجمة المباشرة لمكونات المصطلح الأوروبي المركب، وهذه الطريقة تُعين على الضبط الدولي للمصطلحات ولا تعد مشكلة حقيقة، من ذلك ترجمة مصطلح Harmonie Vocalique بمصطلح الانسجام الحركي، ومصطلح Nasal Resonance رنين خيشومي، ومصطلح substratum طبقة لغوية سفلى. مشكلة هذا النوع تكمن أحيانًا في وجود مصطلح تراثي أبسط من حيث التركيب من المصطلح الأوروبي وأوضح في الدلالة من ذلك مصطلح المخرج، ويقابله Point of articulation؛ أي موضع النطق، وقد ثبت المصطلح العربي الموروث على ترجمة المصطلح الأوروبي المركب[١٢].

هـ. بعض المصطلحات مركب على نحو يحذف حرفان من حروف الكلمة الأولى ويكوّن من الكلمتين تركيبًا يشبه النحت، ومصير الكلمات المكونة على هذا النحو ليس أفضل من مصير باقي الكلمات المكونة بطرق النحت في العربية؛ ولذلك فإن ترجمة المصطلحات الأوروبية المركبة المبدوءة بالسابقة Inter قد اقترح له أن يترجم بكلمة (بين) مع حذف هذه النون النهائية، فيقال بينصوصية Intertextualité للدلالة على علاقة النص بنصوص لغوية أخرى، وهذه المصطلحات على الرغم من طرافة الفكرة غريبة عن النمط اللغوي العربي في تكوين المصطلحات ولم يشفع لها القبول عند علماء اللغة.

ماهية التقييس المصطلحي:

التقييس في المجال المصطلحي هو إخضاع التوليد المصطلحي لمواصفات ومقاييس منهجية دقيقة يتقيد بها عند الوضع كما يتقيد الصناعي بمواصفات معينة في إنجاز صناعته والتقيد بمواصفات ومقاييس، وهو يُؤدّي إلى ما يسمى بالتوحيد المصطلحي الذي كان غاية كثيرين من واضعي المصطلحات المحدثين، وعناوين بعض المعاجم دالة على ذلك فيما أنجزوا من أعمال لكن الاضطراب المنهجي في معالجة القضايا المطروحة كان كبيرًا؛ ولذلك الاضطراب أسباب خارجة عن اللغة أحيانًا مثل التعصب للمذهب أو للغة الأعجمية المصدر أو للثقافة أو للقطر ولم تخل أعمال المحدثين في الغالب من وجه من وجوه ذلك التعصب، ولاشك أن العمل المصطلحي في الأقطار العربية، بمجامعها وجامعاتها ومؤسسات المصطلح فيها- سيبقى على ما هو عليه من اضطراب منهجي و"فُرقة" اصطلاحية ما لم توضع مناهج دقيقة واضحة يتفق عليها ويُتقيّد بها

كصفات قياسية في العمل المصطلحي.

وقد صدرت هنا وهناك في عدّة أقطار عربية محاولات في التقييس المصطلحي عُنيت بالتّقييس الصناعي خاصة، ونريد أن نذكر من تلك المحاولات اثنتين:

أولاهما كانت من طرف علماء من تونس وعلى رأسهم إبراهيم بن مراد، وهي "منهجية تعريب الأصوات الأعجمية"[١٣]، وقد أولت العناية بتعريب الأصوات الصوامت، ووُضعت لها مبادئ عامة من أهمها الأول والثالث والخامس، و ينُصُّ الأول على أن " يحافظ في تعريب الصوت الأعجمي على خصائص الناظم الصوتي العربي فلا تضاف إليه أصوات جديدة ليست منه تقيدًا في ذلك بالشفرة العربية الموحدة"[١٤]، وينص المبدأ الثالث على أن:" يتخذ لكل صوت أعجمي صوت عربي واحد فلا يشترك صوتان عربيان أو أكثر في تعريب الصوت الأعجمي الواحد"[١٥]، وأما المبدأ الخامس فينص على إجازة أن " يشترك الصوت العربي الواحد في تعريب صوتين أعجميين للتقيد بما جاء في المبدأ الأول، على أنه لا يجوز إشراكه في تعريب صوتين لهما في العربية حرفان أصليان يؤديانهما"[١٦]، ثم اقترحت بعد ذلك عشرين قاعدة في تعريب الصوامت المفردة ثم خمس قواعد في تعريب الصوامت المركبة.

وأما **المحاولة الثانية**: فهي: "المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها" للأستاذ محمد رشاد الحمزاوي[١٧]. تقوم هذه المنهجية على شرطين أساسيين وأربعة مبادئ كيفية وأربعة مقاييس كمّية[١٨]؛ أما الشرطان فأولهما اعتماد التوثيق بالاتفاق اتفاقًا واضحًا على مصادر ومراجع مضبوطة تعتمد في الاستقراء، وثاني الشرطين هو اعتماد عناصر كيفية تحدد القواعد الاختيار وعناصر كمية تضبط العناصر الكيفية بالأرقام، وأما المبادئ الكيفية فأربعة، وهي اطراد المصطلح وشيوعه، ويسر تداوله، وملاءمة المصطلح المترجم للمصطلح الأعجمي، ثم حوافز اختيار المصطلحات مثل بساطة صيغته وإمكان الاشتقاق منه ووضوح بناء الصرفي.

وأما مقاييس الكم فهي تطبيق مبادئ الكيف باعتماد الإحصاء والتواتر، فيكون الاطراد بحسب شيوع المصطلح أكثر من غيره في المصادر المعتمدة، ويكون يسر التداول على أساس عدد الحروف الأصول التي يتركب منها المصطلح، وتكون الملاءمة بضبط الميادين التي يستعمل فيها المصطلح، فكلما قلت مجالاته كان أصلح للاختيار، وأما الحواجز فتضبط بحسب إمكانات الاشتقاق من المصطلح الموضوع.

على أن هذه المنهجية، والمنهجية السابقة لا يكون لهما صدى وأثر طيب إلا إذا اعتمدتا، ولا يكون اعتمادهما مفيدًا إلا إذا نالتا موافقة عربية واسعة، لكن ذلك ليس من اليسير في هذا الوقت؛ لأن مسائل التقييس والتوحيد عامة مازالت لم تنل حظها من العناية والاهتمام بين العرب؛ إذ يبدو أن الحاجة إليها مازالت لم تمسهم المساس كله.

المصطلح في الوقت الحاضر وآفاق المستقبل:

لا تزال المصطلحات تشق طريقها، وهي دائمًا في تطور ونماء لحل مشكلات اللغة؛ لأن اللغة تعبر عن الإنسان وحاجاته، والإنسان لا يعرف الاستقرار والثبات، فلابد من الحفاظ على اللغة؛ لأن بها تحفظ الصلة بين واقع الأمة وماضيها، وهو ما يؤدي إلى الحفاظ على المستقبل، وما دمنا قد قلنا إن اللغة كائن حي يولد وينمو ويموت، إن الفصل لا يقف، فالذين كانوا قبل عشرة آلاف سنة لا يزال نَسْلهم يتوالى إلى اليوم، ولكن وجودهم في أمة

راهنة مُتعلق ببقاء لغتهم وحضارتهم، بهذا يُفهم بقاء الأمم وانقراضها[١٩].

إن التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا بالدرجة الأولى وللعلوم الإنسانية بالدرجة الثانية أصبح يستدعي الدقة في استعمال الألفاظ والمصطلحات، وهذا ما يجب أن تقوم به الهيئات والأفراد حتى نصل إلى التعريب، لننمي لغتنا بألفاظ العلوم التي تتكاثر يومًا بعد يوم، ويميل العلماء فيها إلى التعبير الفني الدقيق[٢٠].

فالتعبير الدقيق يُفرّق بين الألفاظ وإن تشابهت، وهذا ما تفطن إليه الجاحظ منذ وقت مبكر حين أدرك أن العامة من الناس لا يحسنون استعمال الكلمات، فمن ذلك أنهم يستخفون ألفاظ فيقتصرون على استعمالها، من ذلك أنهم يستعملون الجوع مكان السّغب، مع أن كلمة جوع لم ترد في القرآن الكريم إلا مع العقاب، وكذلك يفضلون كلمة مطر على كلمة غيث، مع أن "الغيث" للنعمة والرّحمة "و" المطر" للعذاب والإهلاك[٢١].

ونورد مثالاً على الدقة قول الشعبي في تقسيم الجلوس: جلس الإنسان برك البعير، ربضت الشاة، أقعى السبع، جثم الطائر، حضنت الحمامة على بيضها[٢٢].

إن الدقة في شرح الكلمات وتتبع أصولها له نتائج جيدة في البحوث العلمية، وهو ما قام به المؤرخ الفرنسي المشهور Fustel de coulange عندما تتبع تاريخ "الميروفنجيين" فتعمق في دراسة نحو مائة كلمة من الكلمات المطورة في الوثائق التاريخية، وتَوَصَّل إلى حقائق هامة جدًا، غيرت ما كان يُعرف عن تاريخ فرنسا في عهد هذه الأسرة تغييرًا كبيرًا[٢٣].

فاللغة العظيمة هي التي تتعامل مع غيرها أخذًا وعطاء، ومقدرة اللغة على تمثل الكلام الأجنبي يعدّ ميزة وخصيصة لها إذا هي صاغته على أوزانها، وأنزلته على أحكامها، وجعلته جزءًا لا يتجزأ من عناصر التعبير فيها[٢٤].

وبهذا الأخذ والعطاء يصل الأدب إلى العالمية، وهو الخروج من الحدود القومية، طلبًا لكل ما هو جديد مفيد تهضمه اللغة وتتغذى به واستجابة لضرورة التعاون الفكري والفني بعضها مع بعض، لها أسسها العامة التي تحدد سيرها[٢٥].

والعربية حينما تأخذ المصطلحات- لا يعني هذا أنها ضعيفة أو عاجزة، وهذا ما يعتمد عليه الممتنعون عن استخدام اللغة العربية، وهذا الاعتماد فاسد أصلاً؛ لأنه يخلط بين المصطلح الذي هو دعاء، واللغة التي هي أداة التفاهم.

إن تطور الدلالة ظاهرة شائعة في كل اللغات يلمسها كل دارس لمراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية، وقد يعده المتشائم بمثابة الداء الذي يندر أن تفر أو تنجو منه الألفاظ، في حين أن من يؤمن بحياة اللغة ومسايرتها للزمن ينظر إلى هذا التطور على أنه ظاهرة طبيعية دعت إليها الضرورة الملحة[٢٦].

واللساني مطالب قبل غيره بمواكبة تطور اللغة، فهو أدرى من غيره بها، يَتَصدّر مركز المسؤولية في التخطيط والتطويع والمواكبة المتعلقة بالاصطلاح، فهو لا ينال من مصطلح ميدانه وحسب، ولا عن اصطلاح الميادين المجاورة، بل يقاسم مسؤولية أي إخصائي في وضع المولد الجديد في حقله، وضبط وسائل توليد اللغة (Néologie) [٢٧].

وعلى هذا الأساس يستوجب النهوض بعلم اللغة في المنطقة العربية مقومات كثيرة نذكر ما يتصل منها بالمصطلحات:

أ. ثبت أن المصطلحات التراثية تشكل رصيدًا مشتركًا لابد من الإفادة منه على نحو واضح في إيجاد المصطلحات اللغوية الحديثة.

لقد تجاوز البحث تلك الرؤية العامة للمصطلحات في إطار بحث المدارس النحوية: وأصبح الاتجاه الحالي يتجه إلى عمل بحوث متخصصة تقوم على جرد مصطلحات البحث الصوتي من مظانها في كتب النحاة واللغويين، وتبحث أيضًا في ما يتصل بالأداء النطقي في كتب البلاغيين إلى جانب المصطلحات الواردة في كتب التجويد، أما المصطلحات الصرفية والنحوية والدلالية والأسلوبية فلها مصادرها الكثيرة التي يعتمد عليها في العمل المعجمي المختص.

ب. اتضح أن الجهود التي بذلت في العصر الحديث اقتصرت على المصطلحات الأساسية ولم تتجاوزها إلى مصطلحات أكثر عمقًا وتخصصًا فما أكثر المصطلحات التي لم توضح لها مقابلات على الإطلاق، فأثر الباحثين يبدأ من الصفر وينتهي قريبًا منه، واكتفى من كان يريد الترجمة باقتباس الأفكار البسيطة في الكتب المترجمة وتجنّب التفصيلات التي لم توضع للتعبير عنها مصطلحات مناسبة.

ج. لم يعد من المفيد النظر الجزئي في المصطلح المفرد بهدف إيجاد المقابل العربي له، فإن الكلمة الواحدة قد تختار عند النظر في مصطلح ما ثم تختار مرة أخرى عند بحث مصطلح آخر، وبذلك تكون لمفهومين مختلفين أو أكثر؛ ولهذا فمن الضروري الإفادة من الفكرة الأساسية في علم المصطلح العام، والتي تقول بضرورة حصر مصطلحات التخصص الدقيق الواحد ووضع مصطلح لها على النحو الذي يحقق التحالف المنتمية إلى مجال واحد أو إلى مستوى واحد من مستويات التحليل[٢٨].

د. تعددت التخصصات الدقيقة في إطار علم اللغة العام، وفي إطار علم اللغة التطبيقي، وفي المجالات التي تربط علم اللغة بالعلوم الأخرى وما أكثر هذه الفروع؛ ولهذا فقد يكون من الضروري في هذه المرحلة التخطيط لحصر المصطلحات في داخل كل تخصص دقيق وإيجاد المقابل العربي لكل منها.

هـ. تعدّ المعجمات التي تخلو من التعريفات غير مفيدة للقارئ، فالمعجمات المتخصصة التي تكتفي بالكلمة ومقابلها تجعل القارئ يحمل في حالات كثيرة دلالة كلمة في لغة ما على كلمة أخرى في لغة ثانية؛ ولهذا فإن بعض المعجمات الأوروبية المتخصصة في علوم اللغة تورد المصطلح بأكثر من لغة مع بيان دقيق للمحتوى، وهي في الواقع معجمات موسوعية متخصصة، ولم يصدر بالعربية معجم متخصص من هذا النوع لمصطلحات العلوم اللغوية.

و. من الضروري وضع المصطلحات المعيارية موضع التنفيذ في إطار خطة متكاملة لترجمة المؤلفات الأساسية في علم اللغة العربية، إلى جانب الكتب الأساسية في المجالات المتصلة به، وفي مقدمتها، علم اللغة التطبيقي، وعلم الأسلوب، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، وعلم المصطلح. المصطلح إذن - غني بالمعرفة المنهجية؛ لأنه جزء أساس من آلية الخطاب العلمي، وعلميته هذه متأتية من موضوعيته التي تعيد فعل الدلالة والصياغة فيه إلى درجة الشفافية والمطابقة، وهي أعلى مستويات الكفاءة التواصلية في فعل اللغة.

الخاتمة:

يكفي اللغة العربية شرفًا أنها عاشت لغة الحضارة الإسلامية والتراث العربي الإسلامي، وأنها ثرية كل الثراء بألفاظها وأساليبها وبلاغتها، وبما تشتمل عليه من أصول لغوية نادرة على النمو والتجدد والحياة.

وفي عصر الحضارة الحديثة، ونحن مقبلون على الدخول على قرن جديد وأمام سيل المصطلحات العلمية الوافدة إلينا، والتي تصلبّها نموا الحضارة والمخترعات الجديدة، كان لابد للعقل العربي أن يقف أمام هذه المصطلحات دارسًا ومخططًا ومحاولاً اتخاذ موقف لغوي منها، وكان لابد لنا كذلك من التعرف إلى موقف أسلافنا من الحضارات التي كانت محيطة بهم، ومن المفردات اللغوية الدخيلة التي وفدت إليهم وحاولت التسلل إلى لغتهم بتأثير الاختلاط والجوار والتجارة والتقارب الإنساني واللغوي.

ونحن اليوم في أشد الحاجة في استعمالاتنا وكتابتنا إلى ألفاظ لا حصر لها من المصطلحات العلمية للمسميات التي تعايشنا في كل جوانب حياتنا العامة والخاصة على السواء.

وأهمية المصطلح العلمي ترجع إلى أنه أساس الدراسة والبحث والتأليف وهو عامة لغة العلماء، وقد بذلت فيه، جهود كبيرة منذ فجر القرن العشرين، واختلفت الأساليب المتبعة من أجله، فمن إحياء للمصطلحات القديمة إلى استحداث مصطلحات جديدة عن طريق الاشتقاق والتعريب أو نقل المصطلح بعينه وصدرت معاجم متخصصة، وفي علم اللغة العربية أصبحنا نقرأ في الحداثة، وفي البنيوية، وفي النقد والبلاغة عمومًا مصطلحات جديدة لا حصر لها، مع اختلاف البلدان العربية في استعمال هذه المصطلحات أيضًا، فنقرأ وكأننا نقرأ لغة غير مفهومة إلا أننا في حاجة إلى توحيد المصطلح ونشره في كل مكان، ومن الضروري استقراء وإحياء التراث اللغوي العربي والوقوف على ما استعمل منه وما استقر منه من مصطلحات عربية صالحة للاستعمال اليوم.

الحواشي

١- الحضارة الإسلامية (مجلة) المعهد الوطني التعليم العالي العدد٣ نوفمبر ٩٨ وهران،"المصطلح العلمي في اللغة العربية، عبد المنعم خفاجي، الأزهر، ص ١٠٣.

٢- الحضارة الإسلامية (مجلة) العدد ٠٣ نوفمبر ١٩٩٧م المصطلحات العلمية في الفقه وأصوله" إسماعيل يحيى رضوان قسنطينة" الجزائر" ص ٣٦.

٣- مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص٧٠.

٤- المرجع نفسه، ص ٧١.

٥- مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص ٧٢.

٦- من قضايا المنهج في نقل المصطلح ووضع وتقييسه في اللغة العربية، إبراهيم بن مراد المنظمة العربية للثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٢م-ص ١٠٧.

٧- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمد فهمي حجازي، ص ٢١٧.

٨- المرجع نفسه، ص، ٢٢٠.

٩- العربية، ريمون طحان، بيروت دار الكتاب اللبناني ١٩٧٢م، (سلسلة الألسنية ١،٢) ميشال زكريا والألسنية وعلم اللغة الحديث المبادئ والأعلام، ميشال زكرياء، ط٢، بيروت المؤسسة الجامعية، مدارسات، ١٩٨٣م، وله أيضًا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية والجملة البسيطة، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والفكر ١٩٨٣م.

١٠- الأسس اللغوية، لعلم المصطلح، محمود حجازي ص ٢٢٤.

١١- المرجع نفسه، ص ٢٢٤.

١٢- المرجع نفسه، ص ٢٢٨.

١٣- المرجع نفسه، ص ٢٢٧.

١٤- مسائل في المعجم إبراهيم بن مراد، ص ١٢٣.

١٥- المرجع نفسه، ص ١٢٣.

١٦- المرجع نفسه، ص ١٢٣.

١٧- المرجع نفسه، ص ١٢٤.

١٨- المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) محمد رشاد الحمزاو ي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م، ص ١٣٠.

١٩- المرجع نفسه، ص ٦٣-٦٦.

٢٠- تاريخ الآدب العربي، عمر فروخ، دار العلم للملايين بيروت ط٥، ١٩٨٤م، ج٣ ٢٧١.

٢١- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط ١٠-١٩٨٣م، ص٤ ٣٢١.

٢٢- البيان والتبين، الجاحظ، ج١/ ٢٠.

٢٣- فقه اللغة وأسرار العربية الثعالبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١م، ص ١٩٣.

٢٤- المصطلحات في عالم التدوين، أحمد الأطراش السنوسي، مجلة الحضارة الإسلامية، ص ١٦٣.

٢٥- دراسات في فقه اللغة، صبحي صالح، ص ٣١٤.

٢٦- الأدب المقارن، محمد غنيمي هلال، دار الثقافة، دار العودة، ط٥ص ١٠٥

٢٧- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، ط٢، ١٩٧٢م، ص ١٢٣.

٢٨- اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات بيروت باريس ١٩٨٥م، ص ٣٩٢.

٢٩- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، ص ٢٣٤.

موارد البحث ومصادره

١- الأدب المقارن، محمد غنيمي هلال، دار الثقافة، دار العودة، ط٥.

٢- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمد فهمي حجازي،. مكتبة غريب، مصر،(د،ت).

٣- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية والجملة البسيطة، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والفكر ١٩٨٣م.

٤- البيان والتبين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٤٨م.

٥- تاريخ الآدب العربي، عمر فروخ، دار العلم للملايين بيروت ط٥، ١٩٨٤م.

٦- الحضارة الإسلامية (مجلة) العدد ٠٣ نوفمبر ١٩٩٧م المصطلحات العلمية في الفقه وأصوله" إسماعيل يحيى رضوان قسنطينة" الجزائر".

٧- الحضارة الإسلامية (مجلة)المعهد الوطني التعليم العالي العدد٣ نوفمبر ٩٨وهران،"المصطلح العلمي في اللغة العربية، عبد المنعم خفاجي، الأزهر.

٨- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط ١٠-١٩٨٣م.

٩- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، ط٢، ١٩٧٢،

١٠- العربية، ريمون طحان، بيروت دار الكتاب اللبناني ١٩٧٢م، (سلسلة الألسنية ١،٢) ميشال زكريا الألسنية وعلم اللغة الحديث المبادئ والأعلام، ميشال زكريا، ط٢، بيروت المؤسسة الجامعية، مدارسات، ١٩٨٣م.

١١- فقه اللغة وأسرار العربية الثعالبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١م.

١٢- اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات بيروت باريس ١٩٨٥م.

١٣- مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامية،بيروت، ط١ (١٩٩٧ م).

١٤- من قضايا المنهج في نقل المصطلح ووضعه وتقييسه في اللغة العربية، إبراهيم بن مراد المنظمة العربية للثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٢م.

١٥- المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.